الوقف والابتداء بين الكفاءتين النحوية والتداولية
من خلال علل الوقوف للسجاوندي (ت٥٦٠هـ)

د. أيمن فتحي عبد السلام زين
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
كلية دار العلوم – جامعة المنيا

"Pause and Starting between the Syntactic and Pragmatic Competences through Sajawandi's ʿIlal al-Wuqūf"

Abstract:

This research paper is entitled "Pause and Starting between the Syntactic and Pragmatic Competences through Sajawandi's ʿIlal al-Wuqūf (Reasons of the Stops) (d.560 AH)". This study aims at explaining the functional and communicative role played by pause and starting in understanding the Qur'anic text through performance. This role cannot be manifested only by the syntactic competence; it should be supplemented by pragmatic and communicative competencies, including intent, context and phonological factors such as toning and others. Following that analytical descriptive approach, the research found that Sajawandi had these two competencies: Grammatical, communicative interactivity by taking care of intent and location, since he refused to accept positions and begun in accordance with the language rules stipulated but does not agree with intent and maqam, and introduced non-linguistic factors such as hypnosis.

key words: Grammar- Pause and Starting- The intention- context- Speech acts.

الوقف والابتداء بين الكفاءتين النحوية والتداولية من خلال علل الوقوف للسجاوندي (ت٥٦٠هـ)

ملخص:

هذا بحث بعنوان"الوقف والابتداء بين الكفاءتين النحوية والتداولية من خلال علل الوقوف للسجاوندي(ت٥٦٠هـ)"يهدف إلى بيان الدورالوظيفي التواصلي الذي يقوم به الوقف والابتداء في فهم النص القرآني من خلال الأداء، هذا الدور لا تكفي فيه كفاءة القواعد النحوية في إبرازه وإنما يوجد إلى جانبها كفاءات تداولية وتواصلية منها القصد والمقام والعوامل الصوتية كالتنغيم وغيرها متبعا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل البحث إلى أن السجاوندي امتلك هاتين الكفاءاتين: النحوية، والتداولية التواصلية من خلال حرصه على القصد والمقام حيث إنه رفض وقوفا وابتداءات وافقت قواعد اللغة المنصوص عليها إلا أنها غير موافقه للقصد والمقام، كما أنه أدخل العوامل غير اللغوية كالتنغيم في التوصل إلى القصد.

الكلمات المفتاحية: النحو – الوقف والابتداء- القصد – المقام – الأفعال الكلامية.

الوقف والابتداء
بين الكفاءتين النحوية والتداولية من خلال علل الوقوف للسجاوندي (ت٥٦٠هـ)

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه إلى يوم الدين، وبعد،،،

فلا شك أن الدراسات اللغوية في الفترة الأخيرة تطورت تطورا ملحوظا، ولم يعد التحليل النحوي لأي ظاهرة لغوية أو مبحث تركيبي من مباحث اللغة يقف عند ما تبيحه اللغة وفقا لقواعدها النحوية والدلالية فحسب، وإنما صار الاتجاه التداولي هو الغالب والمسيطر على الساحة اللغوية العالمية، وصارت دراسة استعمال اللغة أو اللغة في سياق الاستعمال هي ديدن هذا الاتجاه من خلال إضافة عوامل من خارج اللغة منها القصد والمقام وطريقة الأداء والتي تسهم بدورها في تحليل الخطاب والوصول إلى معناه. وعلى الرغم من كثرة هذه الدراسات المعنية بذلك فإنني لم أر واحدا – على حد علمي - طرق باب الوقف والابتداء ليدرسه دراسة تداولية في تحليل هذه الظاهرة التي تهتم بطريقة تنظيم أداء الخطاب القرآني، فكل من درسه من قبل كان تناوله مركزا على جانب النحو من ناحية والدلالة من ناحية أخرى، لكن الدراسة التداولية تجاوزت الدلالة الظاهرة الحرفية إلى ما هو أبعد من ذلك كالمقام والقصد وعلاقة التركيب بالواقع الخارجي؛ لذا يأتي هذا البحث بعنوان" الوقف والابتداء بين الكفاءتين النحوية والتداولية" ليبين كيف أن معالجة علماء الوقف لهذه الظاهرة تعد معالجة تداولية تواصلية تتجاوز حدود النحو وما تبيحه القواعد في كثير من الأحيان إلى ما يعرف عند أصحاب النظرية التداولية الحديثة بالكفاءة التداولية التي تدخل عناصر أخرى في فهم الخطاب أدائيا منها القصد والمقام والعامل الصوتي التحبيري...إلخ، مطبقا ذلك على كتاب يعد عمدة في هذا الباب العظيم وهو"علل الوقوف للسجاوندي ت ٥٦٠هـ ".

ولا أعني بتجاوز قواعد النحو إلى غيرها أن هذه القواعد غير مهمة على مستوى القصد والأداء، أو أن علماء الوقف خرجوا عليها، فقد يكفي الالتزام بهذه القواعد في كثير من السياقات المباشرة في وضوح القصد، وإنما أعني أنهم أدخلوا عوامل أخرى تسهم في تحليل الخطاب آدائيا جعلت من وصل تركيبين أو آيتين غير جائز؛ لأنه مخالف للواقع الخارجي، مع أن القواعد لا تمنع من هذا الوصل، وهذا واضح كثيرا عند تشابك التراكيب وتعدد مرجعيات الضمائر واختلاف القائل، وعدم مطابقة الوجه النحوي للواقع الخارجي، والاستحالة في الكلام.

ويهدف البحث إلى بيان أن الوقف والابتداء ليس مبحثا تركيبيا نحويا دلاليا فحسب، فهو لا يقوم على فهم القواعد النحوية والدلالة الظاهرة من التركيب وحدهما، فكم من الوقوفات التي أجازها البعض ووافقت قواعد النحو وأعطت دلالة حرفية ما لكن السجاوندي رفضها؛ لأنها مخالفة للواقع الاستعمالي الخارجي، ولذا فلابد من توافق هذه القواعد مع الاستعمال من خلال القصد والمقام وما يحيط بهما من ظروف اجتماعية وثقافية ودينية...إلخ.

كما يهدف البحث إلى بيان علاقة الوقف والابتداء بالأفعال الكلامية الإنجازية التي تؤديها عملية التقطيع الأدائي للنص القرآني الذي يعد تنظيما للنص يسهم بشكل كبير في تأويله فهو ظاهرة إنجازية، حيث إنَّ السجاوندي في كثير من الأحيان يعلل وضع علامة الوقف بالقوة الإنجازية المستلزمة من التركيب وليس بناء على المعنى الحرفي، مع الربط بين هذه العلل التداولية التي أكدتها عملية التقطيع أو الوقف وبين طريقة الأداء أو التحبير الصوتي من خلال التنغيم الذي يسهم بشكل فعال في فهم الخطاب.

المنهج المعتمد:

اعتمدت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي حيث أقوم بتتبع مواضع الاستشهاد التي تؤكد فكرة العمل في ضوء هذا المنهج وأحللها على ضوء ما تقدمه النظرية التداولية التواصلية.

الدراسات السابقة:

على الرغم من كثرة ما كتب عن الوقف والابتداء، فإنني لا أعلم أحدا تناول هذه الظاهرة على ضوء النظرية التداولية الحديثة في تحليل الخطاب وربطها بالكفاءة النحوية من ناحية والكفاءة التواصلية من ناحية أخرى، لكني استفدت من بعض ما كتب حولها مثل:

دراسة د. الطيار التي بعنوان: وقوف القرآن وأثرها في التفسير دراسة نظرية مع التطبيق على الوقف اللازم والمعانق والممنوع، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة المنورة، ١٤٣١هـ.

هذا، وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة مباحث يسبقها تمهيد، وتعقبها خاتمة الدراسة وأهم نتائجها، وثبت بالمصادر والمراجع.

وقد تناولت في التمهيد مفهوم الكفاءتين النحوية والتداولية التواصلية وحاجة محلل الخطاب إلى الجمع بينهما في التحليل، وأما المبحث الأول فجاء بعنوان: "الوقف والابتداء وعلاقته بالقصد" من خلال الحديث عن الوقف اللازم، والابتداء القبيح، وبعض النماذج من الوقف الجائز. وقد اقتضت طبيعة هذا المبحث أن يكون أكبر من المبحثين الآخرين نظرا لتعدد الصور التي يتناولها الوقف اللازم تحديدا.

وجاء المبحث الثاني بعنوان:" الوقف والابتداء وعلاقته بالمقام "، وبيَّنت فيه دور المقام في الوقف من خلال الاستشهاد ببعض نماذج من الوقف التام "المطلق " والوقف الجائز.

وأما المبحث الثالث فجاء بعنوان" الوقف والابتداء وعلاقته بالأفعال الكلامية وطريقة الأداء". وبيَّنت فيه معنى التنغيم عند السجاوندي، ودور التحبير الصوتي في فهم الأفعال الكلامية، وكيف أن علل السجاوندي لها علاقة بالتنغيم من خلال الربط بين علله وطرق الأداء التي قال بها التابعون له في علوم القرآن.

وبعد فإنني إذ أضع هذا البحث بين يدي أساتذتي لأرجو الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في طرح موضوعه، وأن يحقق الهدف المنشود منه، وأن يكون لبنة في خدمة القرآن الكريم ولغتنا العربية، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

تمهيد

بين الكفاءتين النحوية والتداولية

يهدف هذا التمهيد إلى إعطاء نبذة مختصرة عن الكفاءتين النحوية والتداولية من ناحية وعلاقة الوقف والابتداء بهما من ناحية أخرى.

إن مصطلح الكفاءة اللغوية كما أشار بدوح (٢٠١٢) من المصطلحات التي تنتمي إلى حقول معرفية متنوعة، ويعود استعمال هذا المصطلح في اللسانيات إلى شومسكي Noam Chomsky وهو بحسبه المعرفة الضمنية للأفراد بقواعد اللغة التي تمكنهم من إنتاج عدد لا متناه من الجمل أو فهمها وتأويلها، فالفرد عندما يملك لسانا فإنه بهذا قد استبطن نظاما من القواعد في ذهنه، هذه القواعد بواسطتها يتم تشكيل اللغة وتركيبها وصياغتها صياغة صحيحة ، كما أنها تمكنه من التمييز بين السليم نحويا وبين غيره، كذلك تمكِّنه من فهم اللغة وتأويلها تأويلا سليما يتوافق مع متطلبات المساق باعتباره متلقيا [١]

ويمكن التمثيل لهذه الكفاءة بما يسمى عند علماء الوقف بالوقف الممنوع، يقول السجاوندي (٢٠٠٦):" وأما ما لا يجوز الوقف عليه ففي مواجبه ونظائره كثرة، وما لا بد من ذكره: ألا يوقف بين الشرط وجزائه...ولا بين المبدل وبدله...ولا بين المبتدأ وخبره...ولا بين المنعوت ونعته..."(ص.١٣٢- ١٣٦).

فكل هذه الوقوفات الممنوعة بسب عدم توافقها مع القواعد النحوية، فالقارئ والمستمع – ليس أي قارئ أو أي مستمع - بما في ذهنه من نظام للقواعد يعلم مخالفة هذه الوقفات لقواعد النحو، لكن الجديد الذي أضافه علماء الوقف هو ربط هذا الوقف الممنوع بالقصد، وذلك لأن تمام القصد في الوصل بين هذه المتلازمات النحوية، ذلك لأن المتلقي يظل في حالة انتظار لتمام الفائدة.

ولم تكن هذه الوقفات الممنوعة محل خلاف بين علماء الوقف في الغالب؛ لأن كلا منهم يطبق الكفاءة النحوية التي لا تتجاوز مستوى الجملة الواحدة في كل صور الوقف الممنوع، لكن المشكلة عند تشابك التراكيب وتعدد مرجعيات الضمائر، وتصادم الوصل الجائز قواعديا مع الخارج بما يشمله من المعتقدات والثقافات وغيرها.

ولذا فإن هذه الكفاءة وفقا لما قدَّمه شومسكي لا تنهض وحدها بعملية التواصل المناسب للسياق، بالرغم من كونها أساسا فيها؛ حيث إنها لا تستطيع أن تحقق إنتاج وتأويل عبارات لغوية في عدد من المواقف التواصلية، ولذا وجدت كفاءة أخرى هي الكفاءة التداولية أو التواصلية التي لا تنحصر في القواعد ومعرفتها وإنما تتعداها إلى ما يتعلق بالمقاصد والمقام بالإضافة إلى القواعد.لذا فهي تجمع بين الكفاية النحوية والكفاية التداولية معا، حيث لا يمكن الفصل بينهما دون الإخلال بالتواصل؛ لأنه لا يمكن الفصل بين نسق اللغة والقواعد الضابطة لاستعمال هذا النسق بأنواعها المختلفة: ثقافية، واجتماعية، وأخلاقية...إلخ.(بدوح ،٢٠١٢ ؛ الشهري،٢٠٠٤)

وتتكون هذه الكفاءة التواصلية من خمس ملكات أو قوالب في تصور"فان ديك" كما ذكر المتوكل (١٩٩٥) هي:

القالب النحوي، ويتكفل بإنتاج العبارات اللغوية وتأويلها إنتاجا وتأويلا سليمين بالنظر للموقف التواصلي، والقالب المنطقي: ويقوم بمهمة اشتقاق بنيات تحتية من البنية التحتية المحددة في إطار القالب النحوي عن طريق قواعد الاستدلال، ومنها: القالب المعرفي، ويضطلع بتخزين المعارف التي ترد عليه من القوالب الأخرى وتنظيمها لاستعمالها حين الحاجة في تأويل العبارات اللغوية، ومنها القالب الإدراكي ويتكفل باشتقاق معارف من المدرك الحسي وتخزينها في القالب المعرفي قصد استعمالها إن دعت الحاجة في إنتاج وتأويل العبارات اللغوية، ويقوم القالب الاجتماعي بتحديد الكيفية التي يجب أن يتم بها التواصل بالنظر إلى الخلفيات الاجتماعية التي تكتنفه.(ص ص .٢٩- ٣٠)

وهذه القوالب الخمسة صُنِّفت في تصور المتوكل (١٩٩٥) في فئتين رئيسيتين هما: فئة قوالب الآلات وتضم القالب النحوي، والقالب المنطقي، وفئة قوالب المخازن وتضم الثلاثة الباقية. ويكمن الفرق بين الفئتين " في أن قوالب الآلات هي التي تضطلع بصفة فعلية بإنتاج العبارات اللغوية وتأويلها، بينما يقتصر دور القوالب المخازن على إمداد القوالب الآلات بما تقتضيه عمليتا الإنتاج والتأويل من معلومات غير لغوية (مدركات حسية، معارف عامة، مواضعات اجتماعية"(المتوكل،١٩٩٥، ص.٣٠).

وتأسيسا على ما سبق فإن هناك قدرات أو كفاءات تضاف للقواعد تسهم بشكل فعال في تحليل الخطاب تحليلا تواصليا يمكن ضمها جميعا تحت ما يسمى بالقدرة التداولية " التواصلية "وهي وفقا لما ذكره جاب الله (٢٠١٥):

قدرة عامة تشمل في داخلها مجموعة متفرعة من القدرات الثانوية منها: القدرة الخطابية، ومنوط بها العمل على ربط الجمل والتراكيب لتكوين خطاب له معنى ودلالة في سلسلة لغوية متناسقة من الأبنية والتراكيب مع ضرورة توفر خاصيتي السبك والانسجام بين عناصر الخطاب المنتج.ومنها القدرة الاجتماعية، ويقصد بها معرفة المتكلم/ السامع للقواعد الاجتماعية للاستعمال اللغوي، أي معرفة القوانين التي تحدد الملاءمة وعدمها للخطاب المنتج مع العادات اللغوية للمجتمع.ومنها القدرة الحوارية، وهي قدرة خاصة بتحقيق الملاءمة اللغوية للخطابات المنتجة لنصوص اللغة من خلال التنسيق الذي يقوم به المتكلم/ السامع لتحقيق الترابط بين الشكل والمعنى والوظيفة التواصلية المرجوة من البناء اللغوي المنتج.(ص.٧٧٩)، هذا بالإضافة إلى قدرات غير لغوية تشمل القدرة الثقافية والاعتقادية...إلخ.

وفي ختام هذا التمهيد أستطيع القول: إن عملية تقطيع النص القرآني وإن كانت ضمنيا من خلال الوقف والابتداء لا تتم بناء على الكفاءة النحوية وحدها التي تُعزَل فيه جُمَلُه عن سياقها الاجتماعي والعقدي والثقافي والمعرفي...إلخ، وإنما يتم بإشراك الكفاءة التواصلية التداولية ومراعاة نوع المخاطبين وشخصياتهم وأحوالهم وعقائدهم بالإضافة إلى قواعد اللغة، وعليه يكون الوقف والابتداء استراتيجية أدائية تعمل على اختبار واختيار أفضل العلامات الوقفية تأثيرا في التواصل، وهذا ما سوف تفصح عنه المباحث القادمة إن شاء الله.

المبحث الأول
الوقف والابتداء وعلاقته بالقصد

من المسلَّم به أن أي لغة تهدف إلى الإفهام، وهذا لا يتحقق إلا بمعرفة مقاصد المتكلمين، ولذا"فإن المقاصد تتبوأ منزلة محورية في النظرية التداولية الحديثة" (بكاي،٢٠١٥، ص.١٩٥)، فلا وجود لأي تواصل دون قصد؛ لأن" القصد هو الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب"(صحراوي، ٢٠٠٥، ص.٢٠٠).

والقصد كما يقول نحلة (٢٠٠٢) "بالنسبة للمتكلم ثابت ومحدد لا يتغير، وهو لذلك يتخذ من الوسائل الكلامية والمقامية ما يعين السامع على إدراك ما يريد، لكن مراتب السامعين تتفاوت في إدراك قصد المتكلم تبعا لتفاوت قدراتهم العقلية واللغوية والثقافية"(ص.٨٩).، وليس أدل على ذلك – في نظري - من الاختلاف الموجود بين علماء الوقف والابتداء في تصنيفهم للوقف الواحد بين التام والكافي والحسن ...إلخ. فكل منهم ينظر للقصد الذي يراه وفقا لقدرته اللغوية وثقافته، لذا فإننا لا نكاد نجد اتفاقا بين رسم المصاحف فيما يخص علامات الوقف.

ولما كان القصد هدفا محوريا بالنسبة لهم في الوقف، فهو كذلك بالنسبة للابتداء، حيث ذكر هؤلاء الأفذاذ أن الابتداء لا يكون إلا اختياريا، ولا يكون إلا بموف للمقصود' وعلى هذا فكل من الوقف والابتداء يتخذ من القصد هدفا محوريا تداوليا لا يكتفي بالدلالة الظاهرة التي تثبتها علاقة التراكيب ببعضها من خلال قواعد النحو وإنما يتعمق في فهم المقصود الذي يتوافق مع قصد المتكلم نفسه.

وإذا كان الباحثون في النظرية التداولية ودورها في تحليل الخطاب قد أرسوا مبادئ تسهم بشكل فعال في بيان قصده وذكروا منها تجنب الغموض والالتباس، ومعرفة مواضع الفصل والوصل وذلك وفقا لما أرساه عالم التداولية الغربي" جرايس" تحت ما يسمى " مبادئ التعاون"[٢]، فإنني أرى أن الهدف الرئيسي الذي وجد لأجله علم الوقف والابتداء يتمثل في الوصول بالقارئ باعتباره مؤديا لكلام رب العالمين إلى تجنب الغموض والالتباس ومعرفة أين يقف وأين يصل؟ حتى تتحق المقصدية على أكمل وجه. بل إن السجاوندي بوصفه واحدا من هؤلاء العلماء أثبت من خلال علامات الوقف، ومن خلال الابتداء أن الوصول إلى القصد لا تكفي فيه كفاءة الاستخدام اللغوي (المحافظة على قواعد النحو) بل تنضاف إليه شروط الاستعمال أو التداول، أو لنقل الشروط التي تعكس علاقة اللغة بالأفراد المتكلمين بها.

فالكفاءة اللغوية لا تكفي وحدها للوصول إلى القصد؛ لأن القارئ قد يقف عند كلام صحيح نحويا ويحمل دلالة ما، كما يمكنه أن يبدأ بكلام موافق لشروط القواعد أيضا لكن انتفت عن الوقف والابتداء مطابقتهما للتداول بأن صار كل منهما محالا/ شاذا تداوليا لأنهما يخالفان الواقع الخارجي، لذا كان لابد من وجود قدرات أو كفاءات أخرى إلى جانب كفاءة اللغة منها المعرفة العامة بالعالم بما يشمله من أطره الثقافية والدينية والاجتماعية والتاريخية...إلخ.

وإذا كان الباحثون العرب[٣] قد جعلوا من معالجة سيبويه من خلال ما قدمه في "باب الاستقامة من الكلام والإحالة" مبدأ تداوليا، وتقسيمه للكلام إلى مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، وقبيح، فإن علماء الوقف والابتداء قد قدموا صورة تطبيقية – من وجهة نظري – للكلام

المحال والقبيح تداوليا من خلال حديثهم عن الوقف اللازم، فالوصل في هذا النوع على وجه التحديد يوافق قواعد اللغة والنحو لكنه يخالف الاستعمال التداولي والمقصود من الكلام، كذلك في الابتداء القبيح، حيث إنه وإن جاز في اللغة وأعطى دلالة ما لكنه مخالف للمقصود، ولعل ذلك يتضح من خلال تناول هذه الصور السابقة عند السجاوندي.

أولا ـ الوقف اللازم وعلاقته بالقصد (٤):

يعرف السجاوندي (٢٠٠٦) الوقف اللازم بقوله:" فاللازم من الوقوف ما لو وصل طرفاه غيَّر المرام، وشنَّع معنى الكلام"(ص.٦٢/١). واقترح الطيار (١٤٣١) تسميته "بوقف البيان" (ص.٢٧٤).

نلحظ من هذا التعريف أن الوصل بين التركيبين أو الطرفين على حد تعبير السجاوندي جائز قواعديا، لكنه على مستوى التواصل في علاقة الكلام بالمخاطبين لا يجوز.

وحين نأتي لتطبيقات السجاوندي لهذا الوقف نجده يعلل لزوم الوقف بعلل تداولية بالدرجة الأولى، تتلخص في أن وصل الكلام يؤدي به إلى المحال الذي ذكره سيبويه – من وجهة نظري – وهذه الإحالة راجعة إلى صور متعددة ، منها : المحال من جهة الزمن التداولي، ومنها المحال من جهة تناقض الكلام أوله بآخره؛ لأن الكلامين اللذين ينبغي الوقف بينهما متضادان نظرا لا ختلاف القائل، مما يؤدي وصلهما إلى ما يسمى باللبس التداولي، ومنها ما يرجع إلى صلاحية موقع كلمة ما أو ملفوظ معين لأن يتوافق مع بنيتين تركيبيتين مختلفتين تجيزهما اللغة العربية حسب قواعدها لكن الواقع الاستعمالي لا يؤيد إلا وجها واحدا.

وقد تأتي الإحالة من ناحية أن بعض الأدوات أو حروف المعاني في اللغة العربية ذات طبيعة خاصة يرتبط بما يعرف في التداولية بـ"الافتراض المسبق" الذي تكونه هذه الأدوات حين تتصل بجملة من الجمل وهو مخالف للمقصود مثل" لو، وإنْ " الشرطيتين. وبناء عليه إذا لم يفصل بين الجملتين بعلامة الوقف اللازم أدى عدم الفصل إلى تشويش من شأنه أن يعيق عملية التواصل، ولعل هذه الأنواع جميعا تتضح من خلال ما يلي:

أ ــ الكلام المحال من جهة الزمن:

لقد راعى السجاوندي فكرة الزمن في تحليلاته للوقف اللازم حتى لا يصير الكلام محالا، فإذا كانت التداولية "تراعي كل ما يتعلق بالمعنى داخل اللغة وخارجها، وتتآزر مع العلوم المعرفية المختلفة لتفسير المعنى التداولي مقصود المتكلم، بما في ذلك زمان ومكان التخاطب وملابساته وما يؤثر في المتخاطبين "(الباز.٢٠١٥، ص.٦٧). فإن ذلك نجده من خلال تعليل السجاوندي للوقوفات التالية:

قوله تعالى: {وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا..} (٢٧) سورة المائدة. يقول:" بالحق ٢٧ م؛ لأن "إذ " ليس بظرف لقوله تعالى"َاتْلُ " ولو صار" إذ " به لالتبس به وصار معنى الكلام محالا."(السجاوندي، ٢٠٠٦، ص ص٤٤٩- ٤٥٠).

كذلك قوله تعالى: {وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ ۘ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ..} (١٦٣) سورة الأعراف. يقول فيه:"حاضرة البحر ١٦٣ م؛ لأنه لو وصل لصار ظرفا لقوله: {وَاسْأَلْهُمْ}، وهذا محال"(السجاوندي، ٢٠٠٦، ص.٥١٩).

وقوله تعالى: {فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا ۝ (٥) يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ (٦)} سورة النازعات. يقول:" أمرا ٥ م " لأنه لو وصل صار يوما ظرفا للمدبرات، وقد انقضى تدبير الملائكة في ذلك اليوم، بل عامل يوم " تتبعها "(السجاوندي، ٢٠٠٦، ص ص.١٠٨٦- ١٠٨٧).

وكذلك قوله تعالى: {إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ۝ (١٥) يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْتَقِمُونَ(١٦)} سورة الدخان، يقول:" عائدون ١٥ م "؛ لأنه لو وصل صار يوم نبطش ظرفا لعودهم إلى الكفر وهو يوم القيامة أو يوم بدر، والعود إلى الكفر فيهما غير ممكن"(السجاوندي،٢٠٠٦، ص.٩٢٧، ٣/٩٢٨). أو كما ذكر أول الكتاب عن هذه الآية معللا لزوم الوقف بقوله " فإنهم كانوا يوم بدر يقتلون، ويلقون في الآبار، ويوم القيامة يشدون بالسلاسل، ويلقون في النار."(السجاوندي، ٢٠٠٦، ص.١/١١٥).

وعندما نأتي لنحلل هذه الآيات وفقا لما تقول به التداولية نجد أن زمن الفعل" وَاتْلُ "في الآية الأولى " والفعل "وَاسْأَلْهُمْ " في الثانية، والزمن المضمَّن في اسم الفاعل" فَالْمُدَبِّرَاتِ " واسم الفاعل " عَائِدُونَ " في الثالثة والرابعة، يختلف عن الزمن الذي يدل عليه الظرف" إذ " والظرف "يوم"، لذا نجد بعض النحاة وعلماء الوقف أوجبوا تقدير فعل محذوف يصلح أن يتعلق به الظرف؛ وذلك راجع إلى طبيعية الظروف الاستعمالية من أنها لابد لها من فعل أو شبه فعل لتتعلق به، في حين أن غيرهم لم يلتفت إلى هذا التقدير وجعل "إذ"، و" يوم" مرتبطين بالفعل السابق لهما ، وعلى الرغم من أن اللغة وقواعدها تسمح بتعلق هذين الظرفين بما سبقهما من الفعل وشبهه لكن الاستعمال التداولي لا يبيح ذلك، فليس المقصود أن يتلو النبي عليهم نبأ ابني آدم في الوقت الماضي، فزمن التلاوة هو (عهد النبي)، وزمن التقريب هو (عهد آدم)، وليس المقصود اسألهم عن القرية في وقت اعتدائهم لأنه قد انتهى، وليس المقصود تدبير الملائكة يوم القيامة، وما أدق استعانة السجاوندي – في الآية الاخيرة - بحالهم يوم بدر أو يوم القيامة ليكون مؤكدا للزوم الوقف لأنه يتنافى مع الواقع، فكل هذا يدخل في الكلام المحال من ناحية الزمن، وهذا يؤكد عناية السجاوندي للزمن التداولي الذي يتناسب مع المقام والمقصود.

ومما يؤكد ذلك – في رأيي – أن هناك صورا أخرى تشبه الصور السابقة في التركيب، وتختلف عنها في المقام والمقصود، ولم يوضع عليها علامة وقف لازم، نحو قوله تعالى:"{كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ (١٠٥) إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ (١٠٦)} سورة الشعراء، يقول السجاوندي (٢٠٠٦):" المرسلين ١٠٥ ج؛ لأن "إذ" يصلح ظرفا للتكذيب، ويصلح مفعولا لمحذوف، أي: اذكر إذ، والوصل أوجه" (ص.٧٥٨).

فهذه الآية تختلف عن النمط السابق في أنها بدأت بفعل ماض، والآيات الأخرى أفعالها تدل على الأمر الذي يدل على زمن التكلم الحالي، ولذا فإنني أرى - وأرجو ألا أكون مخطئا - أن تراجع كل مواضع "إذ" تحديدا في كتب إعراب القرآن الكريم ومعانيه، وكتب التفسير، وتقديرات النحاة في تعلقها، هل هو بما سبق؟ أم بمحذوف؟ لنرى أي الأعاريب غير جائز تداوليا لئلا يذكر عند الإعراب.

ب ــ الكلام المحال من ناحية التناقض واختلاف القائل:

ويعني هذا أن تدل الجملة الأولى أو القول الأول على معنى تام، ثم يتلوه قول آخر أو حكاية قول آخر مختلف عن الأول، فيؤدي وصل هذين القولين إلى ما يسمى باللبس التداولي أو تشويش الدلالة أو قطع التواصل بين القارئ والمستمع، فيفسد القصد من الكلام، وغالبا ما يرتبط هذا النوع بمرجع الضمائر. ولعل أصدق الشواهد التي تؤكد ذلك ما يلي:

قوله تعالى: {فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ ۘ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي..} (٢٦) سورة العنكبوت. يقول فيه:" لوط ٢٦ م؛ لأنه لو وصل صار قوله: (وقال) معطوفا على (ءامن) وإنما آمن لوط، وقال إبراهيم"(السجاوندي، ٢٠٠٦،٧٨٨).

ففي هذه الآية لما صلح عطف (وقال) بالواو على (ءامن) وفقا لقواعد النحو، حدث أن فهم المستمع أن الذي هاجر هو " لوط"؛ لأن الضمير يعود على أقرب مذكور، لكن نظرا للوجهة التداولية عند السجاوندي والخلفية المعرفية المسبقة والتي تمثل العناصر المشتركة بين المتكلم القارئ والمستمع فإن ذلك كله يمنع من وصل الجملتين، فقصدا الذي هاجر هو إبراهيم عليه السلام.

وليست المشكلة مقتصرة في هذه الآية تحديدا عند تحديد الذي آمن والذي هاجر، بل المشكلة الكبري تتمثل في اصطدام الوصل مع قوله تعالى: {وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ} (٢٧) سورة العنكبوت، وإن كانت هذه الآية الأخيرة في الوقت نفسه مبينة لكن لمن له خلفية معرفية بنسل سيدنا إبراهيم.

كذلك قوله تعالى: {لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّـهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّا إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ ...} (٧٣) سورة المائدة، وقوله تعالى: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّـهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ..} (٦٤) سورة المائدة.

فهذه الآيات الكريمات وأمثالها تدور في الإطار السابق نفسه، فكل جملة من الجملتين اللتين توسطتهما علامة الوقف اللازم لها قوة إنجازية مقصودة مختلفة عن الأخرى، وقائل كل واحدة منهما مختلف، فالوصل يسهم في تناقض الكلام أوله مع آخره أو بعبارة سيبويه أن" تضرب أول كلامك بآخره"(سيبويه،١٩٨٨،ص.١/٢٦)، فكيف يقولون بأن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد في الوقت نفسه، وكيف يقولون يد الله مغلولة ثم ينفون كلامهم بقولهم بل يداه مبسوطتان، وهذا يؤكد عناية علماء الوقف بمرجعية الضمائر، فالوقف هنا له دور تداولي في أنه يفصل بين الكلامين المختلفين فيظهر القصد واضحا دون خفاء أو لبس.

ومن اهتمام السجاوندي بالضمائر ومحاولة الفصل بينها عند حدوث اللبس ما نجده في تناوله لقوله تعالى:{يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ..}(٢٩) سورة يوسف. يقول:" عن هذا " سكتة للعدول عن مخاطب إلى مخاطبة "(السجاوندي، ٢٠٠٦، ص.٢/٥٩٨)

ففي هذه الآية ماذا لو وصل القارئ الجملتين ووقف على ذنبك؟ فالأمر في الجملتين موجه لأشخاص مختلفة، والقوة الإنجازية للجملتين مختلفة لأن الأمر في الأولى الإعراض عن جهلهم لقدره، والثاني وهو الاستغفار عن الذنب الذي وقعت فيه المرأة. ولذا تكون السكتة التي

وضعها السجاوندي على حد تعبير حنون (٢٠١٠)" بمثابة الإلغاء العملي لوظيفة العطف المتمثلة في الوصل"(ص.٢٣٠).

كذلك قوله تعالى: {لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّـهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا} (٩) سورة الفتح. يقول فيه:" وتوقروه ٩ ط؛ للفصل بين ضمير اسم الله تعالى في "تسبحوه" وضمير اسم رسوله في "توقروه "(السجاوندي، ٢٠٠٦، ص.٣/٩٥٥).

نلحظ هنا أن قواعد النحو تسمح بوصل "توقروه "و" تسبحوه" لكن التسبيح في الاستعمال لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى، لذا يحدث اللبس التداولي فيكون الوقف بمنزلة المبين لعود الضمائر لذا يسمى هذا الوقف عند بعض العلماء وقف البيان.

فهو في هاتين الحالتين الأخيرتين لم يعبر عنه بالوقف اللازم كالنماذج السابقة لكن الجامع بينهم مسألة عود الضمائر وعلى هذا فالوقف يعد استراتيجية تنظيمية في التحاور والحجاج؛ لأنه بقدر ما تتحسن طرق التواصل اللساني بقدر ما يزداد الإقناع.

ج ــ الكلام المحال من ناحية صلاحية الملفوظ (غير الزمن) للارتباط بما قبله أو الانفصال عنه:

إذا كنت في حديثي عن الإحالة من ناحية الزمن بينت أن الظروف مثل: إذ ويوم وغيرهما قد تصلح في بعض السياقات لأن ترتبط بما قبلها من فعل وقد لا تصلح في سياقات أخرى لأنها تؤدي إلى إحالة الكلام زمنيا، فإنني في هذا النوع أبين صلاحية الملفوظات الأخرى بعيدا عن جهة الزمن التي وقعت من خلالها الإحالة، وهذه الإحالة لها ثلاث صورعند السجاوندي، الأولى: أن تكون الكلمة التالية علامة الوقف جملة فعلية، ومن نماذج ذلك عند السجاوندي، قوله تعالى:"{هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ(٤٣) يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ (٤٤)} سورة الرحمن.

ففي هاتين الآيتين رغم الفصل بينهما برأس الآية، والوقوف على رؤوس الآي سنة عن النبي، لكن ليس هناك ما يمنع من الوصل شرعا، وعلى الرغم من ذلك كله إلا أن السجاوندي يحذر من وصل الآيتين ويضع بينهما علامة الوقف اللازم معللا ذلك بقوله:" لأنه لو وصل صار قوله:" يَطُوفُونَ بَيْنَهَا" حالا للمجرمين، أي يكذبون طائفين بين النار والحميم، وهو محال." (السجاوندي، ٢٠٠٦، ص ص٩٨٦- ٣/٩٨٧)

فهو هنا يُفَعِّل قاعدة النحو المشهورة التي تنص على أن" الجمل وأشباه الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال" وإذا بها تصطدم باللغة في علاقتها بالمستعملين، فكيف يعقل أن هؤلاء يكذبون وهم يطوفون بين النار والحميم، فالمنطق العقلي يقتضي عكس ذلك، والخلفية الدينية تقول بأنه لا مجال للتكذيب يوم القيامة، وقصد الكلام أيضا والمقام خلاف ذلك، فيلزم الوقف.

كذلك قوله تعالى:{وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ (٨) يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ (٩)} سورة البقرة.

ما أدقَّ ما قاله السجاوندي في لزوم الوقف بين هاتين الآيتين! حيث يقول:" لأن بمؤمنين منَكَّر، والجملة بعد المنكر تتعلق به صفة، فلو وصل صار التقدير: وما هم بمؤمنين مخادعين فينتفي الوصف لا مع الموصوف فينتقض المعنى، فإن المراد نفي الإيمان عنهم، وإثبات الخداع لهم؛ لأن النفي إذا دخل على الموصوف بصفة ينفي الصفة ويقرر الموصوف، كقوله: ما هو برجل كاذب." (السجاوندي، ٢٠٠٦، ص ص.١٨١- ١/١٨٢)

لو تأملنا الآيتين السابقتين لا نجد مانعا قواعديا من الوصل، لكن المانع هو منافاة القصد التداولي؛ فالمقصود نفي الإيمان عن هؤلاء المنافقين الذين يضمرون في قلوبهم ما يخالف ما تنفوَّه به ألسنتهم، وإثبات الخداع لهم، وهذا لا يتأتَّى إلا مع الوقف والاستئناف، ثم يستحضر السجاوندي قاعدة استعمالية تداولية مفادها أن النفي إذا دخل على الموصوف بصفته نفى الصفة وقرر الموصوف، وعليه يكون المعنى هم مؤمنون لكنهم يخادعون الله، وهذا مخالف تماما للقصد.

والصورة الثانية أن تكون جملة اسمية تالية لحرف عطف، ومن ذلك حديث السجاوندي عن قول الله تعالى:{.. وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ...} (٧) سورة آل عمران.

يستحضر السجاوندي (٢٠٠٦) الخلفية المعرفية العقدية له، وهي عقيدة أهل السنة والجماعة، في بيان قصد هذه الآية فيقول:

في مذهب أهل السنة والجماعة – هذا الوقف لازم – لأنه لو وصل فُهِم أن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه كما يعلمه الله، وهذا ليس بصحيح، بل المذهب أن شرط الإيمان بالقرآن العمل بمحكمه، والتسليم لمتشابهه- ثم ذكر رأيا ثانيا لا يعنينا الآن، ثم قال – لكنَّ الأصوب الأحقَّ (الوقف)؛ لأن التوكيد بالنفي في الابتداء، وتخصيص اسم الله بالاستثناء يقتضي أنه مما لا يشاركه في علمه سواه، فلا يجوز العطف على قوله (إلا الله) كما على (لا إله إلا الله).(ص ص ٣٦١- ١/٣٦٣)

ويبدو جليا من النص السابق مراعاة المقام (مقام الله تعالى الذي لا يشاركه فيه أحد) ومقام العلماء، دل عليه تخصيص اسم الله بالاستثناء الذي يقتضي عدم جواز عطف أحد عليه مهما كان علمه. كما أن هذا الوقف دليل على أن فهم القصد – لا سيما في القرآن – لابد فيه من معرفة لسانية قواعدية، ومعرفة خارج لسانية بما تشمله الأخيرة من أطر دينية واجتماعية وعقدية.

وأما الصورة الثالثة فيأتي لحنها التداولي من جهة أن الجملة الثانية تبدأ بالاسم الموصول " الذين " وقواعد النحو تجيز أن يكون صفة لما قبله، لكن القصد يمنع من ذلك، وذلك ورد في سبع مواضع فقط من القرآن الكريم، وما دونها يجوز فيه ثلاثة أوجه هي الإتباع والقطع على المدح أو الذم، والاستئناف على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر ما جاء بعده.

ومن المواضع السبعة المذكورة قوله تعالى:{وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ (٦) الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ... (٧)} سورة غافر

أشار السجاوندي (٢٠٠٦) إلى أن:" النار ٦ مـ؛ لأنه لو وصل لصار " الذين يحملون العرش" صفة لأصحاب النار، وخطره ظاهر"(ص.٣/٨٨٨).

كذلك قوله تعالى في سورة التوبة:" {... وَاللَّـهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (١٩) الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّـهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللَّـهِ... (٢٠)} سورة التوبة.

ذكر السجاوندي (٢٠٠٦) أن:" الظالمين ١٩ مـ؛ لأنه لا يوصف المؤمنون بالظلم؛ لأنه لو وصل صار " الذين ءامنوا " صفة الظالمين، بل هو مبتدأ من الله تعالى في مدح المؤمنين وصفتهم."(ص.٥٤٦، ٢/٥٤٧)

نلحظ أن كلمة (الظالمين)، وكلمة (النار) كل منهما رأس آية، بمعنى أن القارئ سيقف امتثالا لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، ومن لا يقف لا يأثم، لكن السجاوندي يعلم أن قواعد النحو تبيح الاتصال على الإتباع، فربما أراد القارئ أن يصل بين الصفة والموصوف إعمالا لما نص عليه علماء الوقف أنفسهم من أنه لا يُفصل بين الصفة والموصوف على اعتبار أن الاسم الموصول صفة لما قبله وفقا لما قرر من أوجه ثلاثة جائزة في نظائر هذه المواضع السبعة، لذا فهو ينبه القارئ بأن يجتنب هذا الوصل لأنه يخالف القصد والاستعمال.

د ــ الكلام المحال من ناحية مخالفة الحقائق العلمية الثابتة:

مما لا شك فيه أن هناك حقائق تتعلق بأمور عقدية أو معرفية لا يمكن للغة أن تتجاوزها مخالفة لها، فمثلا العبارة الشهيرة عند الباحثين في التداولية " أرسطو يوناني لكني لا اعتقد ذلك"، والشمس لو سمحت تدور حول الأرض " تعد هذه العبارات شاذة تداوليا، أو تقع ضمن الكلام المحال، لأنها مخالفة للواقع مع صحتها قواعديا، وقد أدرك علماء الوقف والابتداء هذه الحقائق عند حديثهم عن الوقف اللازم قبل" لو، وإن " الشرطيتين في بعض المواضع على النحو التالي:

قوله تعالى:{وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ ۖ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} (٤١) سورة النحل. يعلل السجاوندي لزوم الوقف على (أكبر) بقوله:" لأن جواب"لو"محذوف، أي: لو كانوا يعلمون لما اختاروا الدنيا على الآخرة، ولو وصل لصار قوله: "ولأجر الآخرة أكبر" معلقا بشرط أن لو كانوا يعلمون وهو محال"((السجاوندي، ٢٠٠٦، ص.٢/٦٣٨).

ومنه أيضا قوله تعالى:{... وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ}(٤١) سورة العنكبوت.وعلل السجاوندي لزوم الوقف على (العنكبوت) بقوله:" لأن جواب "لو" محذوف، أي: لو كانوا يعلمون وهن الأوثان لما اتخذوها أولياء، ولو وصل لصار وهن بيت العنكبوت معلقا بعلمهم، وهو مطلق ظاهر"(السجاوندي، ٢٠٠٦،ص.٢/٧٩٢).

كذلك قوله تعالى:{وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ ۚ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} (٦٤) سورة العنكبوت، يقول في تعليل الوقف على (الحيوان):" لأن التقدير: لو علموا حقيقة الدارين لما اختاروا اللهو الفاني على الحيوان الباقي، ولو وصل صار وصف الحيوان معلقا بشرط أن لو علموا ذلك، وهو محال"(السجاوندي، ٢٠٠٦،ص.٢/٧٩٢).

ومثل ذلك الوقف قبل " إن " الشرطية من قوله تعالى:"{رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ} (٧) سورة الدخان. حيث وضع علامة الوقف اللازم "ۘ ولم يعلل لكن المحقق استدرك عليه قائلا:" لما ذكر في غير موضع "(السجاوندي، ٢٠٠٦، ص.٣/٩٢٧).

حيث يمكن أن نترجم هذه العبارة التي رجح محقق الكتاب أنها من قول الناسخ وفقا لمنهج السجاوندي فنقول: لأن الوصل يوهم أن ربوبيته تعالى تتعلق بكونهم موقنين وهو محال. فعندما نتأمل كلام السجاوندي في كل الشواهد السابقة نجد أن ما قبل أداة الشرط" لو ، وإن " حقائق ثابتة في الواقع حسب اعتقاد المسلمين، وحسب الإعجاز العلمي الحديث في آية العنكبوت، فتداوليا لا يمكن وصل ما قبل الشرط بما بعده حتى لا يُظَن أن الجواب قد قدم على الشرط، ومن هنا ترتبط هذه الحقائق بعلمهم، ومن هنا تأتي الإحالة، وهذه الإحالة راجعة - في رأيي- إلى أننا عندما نقرأ هذه الآيات بالوصل فإن طبيعة أداة الشرط "إن، ولو " تقيم افتراضا مسبقا بأنهم لو لم يعلموا أن أجر الأخرة أكبر لما صار أكبر، ولو لم يعلموا أن بيت العنكبوت أوهن البيوت لما كان أوهن ...إلخ ، وهذا كله ثابت سواء أعلموا أم جهلوا.

ثانيا الابتداء القبيح وعلاقته بالقصد:

إذا كان علماء البلاغة قد تحدثوا عن براعة الاستهلال أو حسن الابتداء وما له من دور في بيان المقصود، حيث بوَّب أبو هلال العسكري (١٤١٩) بابا في كتابه الصناعتين تحت عنوان" في ذكر مبادئ الكلام ومقاطعه، وقال ناقلا عن بعض الكتاب قولهم:"أحسنوا معاشر الكتاب الابتداءات فإنهن دلائل البيان"(ص.٤٥١).[٥] وكما أشار (رشيد ٢٠١٥) أن الاستهلال مرحلة في الخطاب على قدر كبير من الأهمية، وأهم ما يتسم به دوره في التواصل، وهو بهذا يكتسي بعدا تداوليا، ولذا فلا عجب أن يتسع الاهتمام به ليشمل المعيار الاجتماعي المتعلق باللياقة وآداب الحديث، وما يتصل بالمقام ومراعاة أحوال الخطاب والمخاطبين.

أقول إذا كان هذا الأمر هكذا في الكلام العادي سواء من الشعر أو النثر، فإنه ينبغي أن يراعى في كتاب الله عز وجل، فما بالنا لو كنَّا في الصلاة أو في ابتداء حفل وقرأ القارئ " هيهات هيهات لما توعدون"؟ أو قال " إني كفرت" أو قال: "وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم" أو قال" ولد الله وإنهم لكاذبون " أو قال:" عزير ابن الله " أو " المسيح ابن الله " أو قال: ملعونين أينما ثقفوا، فكل هذه الابتداءات ليس فيها ما يسمى بحسن الابتداء، كما أن هذه الجمل المبتدأ بها تصنف تداوليا بأنها لاحنة تداوليا وإن كانت تتسم بالسلامة اللغوية؛ لعدم موافقتها للقصد عند الابتداء بها. ولهذا فالكلام السابق ليس غريبا عن علماء الوقف والابتداء، فقد نصوا على أن الابتداء لايكون إلا بموف بالمقصود، يقول السجاوندي(٢٠٠٦):

أهم هذا الفصل التحرز عن الوقف على ما يقبح الابتداء بما بعده، أو يؤثم، كقوله تعالى{...وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ اللَّـهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ}(١٢٠) سورة البقرة؛ لأن قوله" مالك" جواب قوله: "ولئن اتبعت"، فلو فصل صار إخبارا مستأنفا مطلقا، وخطؤه وخطره ظاهر.(ص.١٤٨، ١/١٤٩)

ففي هذه الآية لا يجوز الابتداء بقوله: ما لك من الله من ولي ولا نصير" لأن هذا مشروط باتباع أهواء الذين كفروا" ولذا يتغير القصد ويصبح تهديدا مطلقا للنبي وحاشاه عن ذلك.

أيضا قوله تعالى: {أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ (١٥١) وَلَدَ اللَّـهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (١٥٢)} سورة الصافات، يقول :" لئلا يفصل بين القول والمقول، ولا يبدأ بكفر صريح" (السجاوندي، ٢٠٠٦، ص.٣/٨٦٠).

وتدل كلمة " التحرز " التي ذكرها السجاوندي في النص السابق على أن المتكلم أو القارئ " ينبغي أن يبذل جهدا ذهنيا ولغويا في اختيار جملته الابتدائية، لخطورتها في إنجاح الرسالة اللغوية أو فشلها "(العموش، ٢٠١٠، ص.١٢)، ولعل هذه عبر عنه قوله" وخطؤه وخطره ظاهر"، كما أنه ينبغي أن يكون مستحضرا لأعرافه الدينية والاجتماعية التي لها دور في وقفه وابتدائه.

المبحث الثاني
الوقف والابتداء وعلاقته بالمقام

لا يقل المقام أهمية في دوره في الوقف والابتداء عن القصد؛ لأن مراعاة المقام توصِّل إلى القصد، ولهذا أشارت باديس (٢٠٠٩) إلى أهميته ودوره قائلة:

تبرز التداولية تنظر عاملا رأت أنه غُيِّب وأُهمِل في الدراسات اللغوية هو المقام، فهو بالنسبة إليها المفسِّر الوحيد والحقيقي للمعاني المضمنة في الأقوال والتي تعجز الجملة تركيبا وبنية عن تجليتها، وقد بلغت أهمية هذا العامل في تناول الظواهر التخاطبية حد اقتراح بعضهم تعويض مصطلح التداولية بالسياقية أو المقامية. (ص.ص٢١، ٢٢)، فما المقام؟ وما دوره في الوقف والابتداء؟ وكيف أن الوقف والابتداء بمراعاة المقام يعد مبحثا تداوليا؟ وهل مراعاة الوقف والابتداء لها علاقة بالإعراب التداولي الذي يقتضيه المقام؟

إن المقام هو المجال الذي تتم عملية التواصل داخله ويشمل" كل الملابسات والأحوال، والظروف، والشروط السيكولوجية والسوسيولوجية، والتاريخية، والثقافية...إلخ التي تؤطر مسار عملية التواصل زمانيا ومكانيا، كما تحدد نوع المعلومات التي يجب استعمالها، وكميتها، وكذا مختلف العناصر الفرعية، والأساسية التي تسهم بشكل فعال في فهم مضمون الرسالة"(بدوح، ٢٠١٢، ص.٣٧).

ومعنى هذا الكلام أنَّ فهم مضمون الرسالة لا يتوقف على فهم اللغة وحدها، فقد يؤدي الاكتفاء بهذا المستوى اللغوي إلى قصور في التحليل لعدم فهم المقام؛ لأن اللغة قد تجيز شيئا لكن المقام بظروفه السابق ذكرها قد يمنع منه.

على أية حال، لا تواصلَ دون مراعاة للمقام، ولقد ظهرت عناية السجاوندي بالمقام من خلال عملية تقطيع للنص [٦] إلى جمل حسب العلاقات النحوية التي بينها من ناحية، ووفقا لما يقتضيه المقام أو علاقة هذا التقطيع بالواقع الخارجي من ناحية أخرى، بمعنى أن اللغة ليست هي الفيصل في الوقف لكن مدى موافقة هذه الجوانب اللغوية للواقع المعاش بظروفه المختلفة، وإن الخلاف الذي دار بين علماء الوقف في ذلك ليكشف عن ممارستهم الواعية أشد الوعى بفكرة المقام ودوره الحاسم في ترجيح أليق الاختيارات التي تناسبه، وليس اختلافهم في توجيه حروف المعاني بين الاستئناف والإتباع والحالية إلا دليلا على ذلك. كما أن وضعهم علامات الوقف قبل النعت المقطوع يدل على فكرة المقام...إلخ. ولعل ذلك كله يتضح من الشواهد التالية.

ففي قوله تعالى:"{خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ ..}(٥) سورة الزمر، حيث الحديث عن الوقف قبل(يكور) والذي استدعى بيان موقعها من الإعراب ، فإنه يجوز فيه وجهان: الحال، أو يكون مستأنفا، واللغة تسمح بالوجهين، لكن التداول يرى أحدهما أولى من الآخر، ولا أبالغ إن قلت إن التداول يرفض أحدهما، وهو وجه الحال؛ لأن تكوير الليل على النهار لم يكن في حال خلق السموات والأرض، وإنما كان بعدهما، لذا قال السجاوندي(٢٠٠٦):" خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ٥ ج "؛ لأن قوله يكور الليل يصلح حالا، والاستئناف أحسن؛ لأن تكوير الليل على النهار كان بعد خلق السموات والأرض"(ص.٣/٨٧٨).

ومن هنا فالاستئناف هو الذي يخدم الجانب التداولي المتمثل في مراعاة الزمن وعليه يتضح المعنى المقصود من الآية، لذا فإنني أرى مراجعة كثرة الجوازات النحوية من قبل النحاة؛ ذلك لأن النحاة في غالب الأحيان ينظرون إلى ما تبيحه القواعد ويقولون به.

أيضا قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ...}(٢١٧) سورة البقرة.

لكي نعرف علاقة الوقف بالمقام لابد أن نعرف سبب نزول هذه الآية، وكيف أن اختيار السجاوندي للوقف على كلمة (أكبر) هو المؤيد لأسباب النزول؟، فسبب نزول هذه الآية وفقا لما ذكره النيسابوري (١٤١١): أن النبيّ صلّى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن جحش مع تسعة رهط، في جمادى الآخرة قبل بدر بشهرين إلى عير لقريش، فلقوا العير. وكان ذلك في آخر الشهر، فأمر عبد الله بن جحش بعض أصحابه، فحلق رأسه. فلما رآهم المشركون أَمِنوا وظنوا أنه دخل رجب، فقاتلهم المسلمون وأخذوا أموالهم، فعيَّرهم المشركون بذلك، فنزلت هذه الآية.

إن من لايراعي سبب نزول هذه الآية تجده يصل قوله تعالى" قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله" ويكون المعنى: قل لهم قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر...إلخ بالعطف، وهذا المعنى وإن كان جائزا إلا أنه لا يناسب المقام؛ لأن الأخير يقتضي المقارنة بين فعل القتل من هؤلاء الصحابة في الشهر الحرام، وبين صنيع المشركين في الصد عن سبيل الله والمسجد الحرام وإخراج أهله منه، فصنيعهم بدون شك أكبر من القتل في الشهر الحرام، لذا لم يغفل السجاوندي عن المقام التخاطبي الذي قيلت فيه، وإن كان لم يذكره لكنه دل عليه بعلامة الوقف ، فقد جعله وقفا مطلقا أي تاما.

يقول:"(كبير ٢١٧ ط) على أن قوله " وصد " مبتدأ، وما بعده معطوف عليه، وقوله: "أكبر" خبره. وقد يقال: "وصد" عطف على "كبير" أي: لقتال فيه كبير، وسبب صد عن سبيل الله، وكفر بالله، وبنعمة المسجد الحرام، أو صد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، فيوقف هاهنا..."(السجاوندي، ٢٠٠٦، ص.٢٩٥- ١/٢٩٧) وبهذا يتبين دور المقام في ترجيح وجه الاستئناف الذي يبرز قصد المقارنة بين الفعلين على وجه العطف من خلال علامة الوقف المطلق، ولعل تعبير السجاوندي بقوله" وقد يقال " يؤكد ميله وترجيحه للرأي الأول.

ومما يؤكد استحضار السجاوندي للمقام بما يشمله من عوامل محيطه بالنص في عملية التقطيع من خلال الوقف والابتداء ما ذكره في تناوله لقوله تعالى: {فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ

حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّـهِ..} (٢٣٠) سورة البقرة، حيث يقول:" غيره ط؛ لأن طلاق الزوج الثاني على خطر الوجود لا منتظر معهود، فكان خارجا من مقتضى الجملة الأولى"(السجاوندي، ٢٠٠٦، ص.ص.٣١٠، ١/٣١١).

ففي هذا الوقف كأنه يريد أن يقول: إن المقصود في هذه الآية أن الزواج الثاني ليس الزوج فيه تيسا مستعارا أو محللا لكي تمر عبره عملية رجوع المرأة إلى زوجها الأول ثانية، وهذا ما تدل عليه قراءة الآية بالوصل، لأن الفاء تدل على التعقيب أو السرعة، فهذا يخالف الواقع الاجتماعي والاعتقادي للمسلمين، لذا يكون الوقف هنا وقفا تداوليا من أجل بيان القصد المتمثل في أن طلاق الزوج الثاني قد لا يحدث أصلا، فهو ليس من مقتضى الجملة الأولى الذي ربما أوحت به الفاء.

ولذا ذكر نحلة (٢٠٠٢) أن:"صناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والمتلقي في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما. "(ص.١٠)

كذلك قوله تعالى: {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَۚ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ}(١١٤) سورة البقرة. يقول:" خائفين ط؛ لأن ما بعده إخبار وعيد مبتدأ منتظر، ولو وصل صارت الجملة صفة لهم، والصفة تكون كائنة متصلة."(السجاوندي،٢٠٠٦، ص.١/٢٣١)

فالسجاوندي في النص السابق يبين أن وصل جملة " لهم في الدنيا خزي..." بما قبلها يدل على معنى غير مقصود مقاميا، لأن القوة الإنجازية لهذه الجملة الخبرية هي الوعيد وهذا الوعيد لم يأت بل هو منتظر، فلو وصلت تكون بمثابة الصفة للسابق، والصفة في تداول اللغة بين المستعملين متصلة لا تنقطع عن الموصوف، فكأن هذا الوعيد صار كأنه وقع بالفعل، وهذا تداوليا لم يحدث، فيكون الوقف هو الحل.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى:"{فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ (٣٧) وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِنِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ (٣٨)} سورة العنكبوت.

جعل السجاوندي (٢٠٠٦) الوقف على نهاية الآية الأولى" جاثمين" مجوزا لوجه ورمزه" ز" يعني يجوز فيه وجهان، لكنه يرجِّح أحدهما ويعلله بعلة تداولية تتعلق بالمقام والزمن أو الظروف التاريخية المحيطة بالنص حيث يقول:

جاثمين ٣٧ ز؛ لأن "عادا" معطوف على الضمير المنصوب في أخذتهم في وجه، وفي وجه آخر: منصوب بمحذوف، أي: اذكروا عادا. وهذا أوجه؛ لأن قوله: "وقد تبيَّن "حال، ولا يصلح أن يكون عامله "فَأَخَذَتْهُمُ"؛ لأن المخاطبين لم يحضروا – أعني النبي وأصحابه – حال الرجفة، تقديره: واذكروا عادا وثمود مبينة لكم مساكنهم. (ص.٢/٧٩٠)

وعلى هذا ينبغي للمحلل أن يراعي المقام والمخاطبين وأحوالهم حتى يتمكن من الوصول للقصد.

ومن التعويل على المقام ومراعاة أحوال المخاطبين وأوضاعهم في فهم الوقف ما ذكره السجاوندي في تناوله لقوله تعالى:"{وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنفا ..}(١٦) سورة محمد.

يدور الحديث في هذه الآية على معنى (حتى) هل هي للابتداء أم الانتهاء؟، ويعلل السجاوندي أنها للانتهاء مستدلا بالمقام المشاهد، يقول:" وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ.." ١٦ ج؛ لأن حتى يحتمل معنى الانتهاء، مع أن مفهوم المعنى الابتداء؛ لأن المراد الإخبار عما قالوا بعد الخروج لا عند الاستماع فإنه كان معلوما مشاهدا "(السجاوندي،٢٠٠٦، ص.٣/٩٤٨).

فإذا كان المفهوم من معنى حتى هو الابتداء كمعنى نحوي وفقا لما يحدده السياق اللغوي للآية فإن معناها المقامي يحتمل الانتهاء حيث إن المراد هو الإخبار عما قالوه بعد الخروج، حيث إن ما قالوه عند الاستماع معلوم من المقام من خلال جلوسهم للاستعمال للنبي والإنصات كأنهم يفهمون. ومن هنا يكون الوقف جائزا قبل حتى.

وفي قوله تعالى:"{جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ ۚ (٥٠) مُتَّكِئِينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ (٥١)} سورة ص، يقول السجاوندي (٢٠٠٦):" الأبواب ٥٠ج، وقد يوصل على أن "متكئين" حال "لهم"، والوقف أوجب على حذف العامل، أي: يتنعمون متكئين أو يكونون...؛ لأن الاتكاء لا يكون في حال فتح الأبواب"(ص.ص.٨٧١،٨٧٠/٣).

إن السجاوندي في هذه الآية يخالف ما قال به المعربون مستدلا بالمقام وظروفه، حيث إن اتكاء المؤمنين في الجنة مرحلة تالية لفتح الأبواب، وليسا في وقت واحد، ولذا يكون الوقف أوجب على حد قوله.

وخلاصة ما سبق أستطيع القول بأن الوقف والابتداء وتقطيع النص القرآني أدائيا من خلالهما ظاهرة تخاطبية في المقام الأساسي، وليس نظاما تركيبيا نحويا متعاليا - إن جاز القول- فالظروف والملابسات المحيطة بالنص تتحكم في طريقة الأداء وكميته ومتى يكمل القارئ ومتى ينتهي، ولعل هذا أيضا يوضحه المبحث القادم إن شاء الله.

المبحث الثالث

الوقف والابتداء وعلاقته بالأفعال الكلامية وطريقة الأداء

أحاول في هذا المبحث أن أجيب عن تساؤل أساسي يدور في ذهني، وهو: هل الوقف له علاقة بالأفعال الكلامية وقوتها الإنجازية؟ بمعنى: هل يقف القارئ بين الفعلين الكلاميين ليبين قوتهما الإنجازية؟ وهل تقطيع النص بالوقوف يدعم هذه القوة الإنجازية من خلال الأداء الصوتي وتلوينه بالتنغيم تبعا لطبيعة هذه القوة؟ وهل عرف السجاوندي التنغيم؟ وكيف عبر عنه على مستوى اللغة المكتوبة؟ وما علاقته بالتداولية؟

وسوف أبدأ في الإجابة عن هذه التساؤلات من التنغيم عند السجاوندي، فأقول: نسب كثير ممن تكلموا عن هذه الظاهرة الصوتية عند أهل التجويد وعلوم القرآن [٧] معرفتها والنص عليها للإمام النسفي(ت ٧١٠ هـ) في تفسيره مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حين تناول قول الله تعالى"{...فَلَمَّا آتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ اللَّـهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ}(٦٦) سورة يوسف.يقول النسفي(١٩٩٨):" بعضهم يسكت عليه – يقصد على الفعل قال - لأن المعنى قال يعقوب {الله

على مَا نَقُولُ} ... غير أن السكتة تفصل بين القول والمقول وذا لا يجوز فالأولى أن يفرق بينهما بالصوت فيقصد بقوة النغمة اسم الله."(ص.١٢٣/ ٢)

والحقيقة أن هذه النسبة خاطئة؛ لأن السجاوندي (ت ٥٦٠هـ) ذكر هذا القول نفسه [٨]، فهو أحق بها من النسفي (٧١٠هـ)، بل إنه قال به في موضع آخر وهو قول الله تعالى: "{..وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ ...}(١٢٨) سورة الأنعام. يقول:" يغلظ الصوت على النار إشارة إلى أن النار مبتدأ بعد القول، وليست فاعلة (قال).(السجاوندي، ٢٠٠٦، ص.٢/٤٨٨)

فعلى الرغم من وضوح إعراب كلمة (النار) في الآية لأن نسبة القول إليها نسبة مجازية، كما أن الفعل قبلها مذكر وينبغي - لكي تكون هي القائلة - أن يؤنث لها الفعل...إلخ إلا أنه ينص على أن الصوت برفعه على كلمة (النار) يميِّز المراد، وبهذا يكون السجاوندي قد عرف التنغيم على مستوى اللغة المنطوقة.

ومن المعلوم أن اللغة المنطوقة أسرع إلى الفهم والإفهام من اللغة المكتوبة؛ لأن الأولى يمتلك المتكلم فيها أدواته من وسائل التحبير الصوتي في محاولة منه للوصول إلى القصد الذي يبتغيه، أما المكتوبة فقد طمست فيها تلك الوسائل [٩]، لذا لجأ علماء اللغة إلى علامات الترقيم المعروفة من أجل الوصول إلى الغرض نفسه، أو ليكون المكتوب مقاربا للمنطوق، وليس أهل التجويد والوقف والابتداء بدعا من غيرهم في هذا الأمر، فالوقف في رأيي له علاقة بعلامات الترقيم وهو في الوقت نفسه مرتبط بالتنغيم من خلال فهم المقام عند السجاوندي.

أما عن علاقة الوقف بالأفعال الكلامية وقوتها الإنجازية وعلاقة ذلك بالتنغيم، فلابد أولا أن أشير إلى أن اللغة بطبيعتها - كما ذكر علماؤنا الأقدمون وأثبت ذلك في التداولية – قد يختلف فيها معنى الجملة الحرفي أو الظاهري عن المعنى المقامي الذي يشمل النص بملابساته الخارجية، وسمي ذلك قديما بخروج اللغة على مقتضى الظاهر، وأطلق عليه حديثا بالاستلزام التخاطبي أو الحواري[١٠] ومن ثم قد نجد جملة خبرية والمعنى المضمن فيها استفهاما متعدد الأغراض بحسب المقام، والحقيقة أنني أرى أن الوقف في القرآن الكريم له علاقة وطيدة بهذا الموضوع وفقا لما أصله السجاوندي من تعليلات للوقوف من وجهة نظري، كما له علاقة ما بالتنغيم وفقا لما سوف أؤصله بعد قليل.

فمن المعلوم أن النطق بالجمل متتالية وراء بعضها دون توقف إلا من أجل انقطاع النفس يصيب المستمع بالملل على الرغم من موافقته للكفاءة النحوية، ولهذا قال ابن الجزري (د:ت):

لَمَّا لَمْ يُمْكِنِ لِلْقَارِئِ أَنْ يَقْرَأَ السُّورَةَ، أَوِ الْقِصَّةَ فِي نَفَسٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَجْرِ التَّنَفُّسُ بَيْنَ كَلِمَتَيْنِ حَالَةَ الْوَصْلِ، بَلْ ذَلِكَ كَالتَّنَفُّسِ فِي أَثْنَاءِ الْكَلِمَةِ وَجَبَ حِينَئِذٍ اخْتِيَارُ وَقْفٍ لِلتَّنَفُّسِ وَالِاسْتِرَاحَةِ وَتَعَيَّنَ ارْتِضَاءُ ابْتِدَاءٍ بَعْدَ التَّنَفُّسِ وَالِاسْتِرَاحَةِ،وَتَحَتَّمَ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ مِمَّا يُخِلُّ بِالْمَعْنَى وَلَا يُخِلُّ بِالْفَهْمِ، إِذْ بِذَلِكَ يَظْهَرُ الْإِعْجَازُ وَيَحْصُلُ الْقَصْدُ.(ص.ص.٢٢٤، ١/٢٢٥)

ومن هنا فإنه لا يستطيع إدراك المقصود من كل جملة لو قرأ بهذا الشكل، ولذا " يعد الوقف عاملا صوتيا مهما في تقسيم الكلام إلى دفعات كلامية تعد كل دفعة فعلا كلاميا"(حسام

الدين، ١٩٩٢، ص.١٩٤) وكل فعل له قوته الإنجازية التي يوفرها المقام، وبطبيعة الحال فإن لكل فعل كلامي هيكله التنغيمي الذي يميزه كما يقول التداوليون، لذا يرتبط فهم القوة الإنجازية التي حددت بالوقف عليها بالتنغيم، بل إن التنغيم يكون هو الوسيلة الوحيدة التي تمتاز بها قوة الفعل الكلامي الإنجازية في حالة غياب العلامة، إلى جانب المقام، فقد نجد أسلوبا خبريا لكنه في قوته الإنجازية استفهاما، ولهذا ذكر استيتية (١٩٩٥) عن أدوات الاستفهام قوله:

وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام أدوات معينة للاستفهام يشكل جزءا أساسيا في عملية تحويل التركيب من صيغته الإخبارية إلى صيغته الاستفهامية، غير أن إدخال إحدى أدوات الاستفهام على التركيب التقريري والإخباري لا يكفي وحده في المستوى المنطوق من اللغة، بل لا بد من التنغيم إلى جانب ذلك، فإن التنغيم أرسخ قاعدة وأثبت ركنا من بعض الأدوات، وآية ذلك أن همزة الاستفهام في العربية تسقط استغناء عنها بالتنغيم. (ص.٩٩)

كما أن التنغيم يكون هو الوسيلة الوحيدة عند اشتراك أكثر من فعل كلامي في العلامة، وهذا واضح عند السجاوندي، في توجيهه لقوله تعالى:"{... قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ...ۖ (٦٥) سورة يوسف. حيث جعل الوقف على" نبغي " وقفا مطلقا (ط)، يقول معللا ذلك: "لانتهاء الاستفهام إلى الإخبار" (السجاوندي، ٢٠٠٦، ص.٢/٦٠١) على حين ذهب آخرون من النحاة وعلماء الوقف إلى أنه يجوز فيها النفي أيضا [١١]، ويكون السؤال كيف نميز بين الأسلوبين والأداة واحدة؟ فلا سبيل إلى ذلك إلا بالتنغيم، لذا فإن السجاوندي قد يكون وضع علامة الوقف لكي يوضح هذا. وسوف أؤكد ارتباط الوقف بالتنغيم عند السجاوندي- من وجهة نظري- من عدة نواحٍ منها:

١ــ أن الوقف هو الوسيلة الوحيدة التي تظهر نوع الجملة الاستفهامية في حالة غياب العلامة، وذلك لا يكون إلا بالتنغيم، ومن ذلك عند السجاوندي ما يلي:

قوله تعالى:"{وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ۚ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} (٢٨) سورة الكهف. يقول السجاوندي (٢٠٠٦):" عيناك عنهم ج؛ لأن قوله: تريد يصلح حالا؛ لأن الخطاب له صلى الله عليه وسلم في الحقيقة، تقديره، ولا تعد عيناك عنهم مريدا لزينة الحياة الدنيا، ويصلح استفهاما محذوف الألف؛ لدلالة حال العتاب"(ص.ص .٦٦٠، ٢/٦٦١)

نلحظ أن السجاوندي في هذه الآية وضع علامة الوقف الجائز ليؤكد أن جملة " تريد زينة الحياة الدنيا" وفقا لمعناها الحرفي خبرية، أما معناها المقامي الذي دل عليه حال العتاب استفهامية حذفت علامتها الدالة على ذلك، وهذا المعنى لا يظهر في الصوت إلا بالتنغيم ومن ثم تكون علامة الوقف من أجل أن ينتبه القارئ إلى تنغيم الجملة الثانية ولا يخرجها مخرج الخبرية.

ولقد تكرر النمط السابق من حذف أداة الاستفهام ودلالة المقام بالوقف عليه والتنغيم في عدد من الشواهد، وعللها السجاوندي بالعلة التداولية نفسها، وهي: قوله تعالى: {... وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ۚ تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ...}. (٩٤) سورة النساء. وقوله تعالى: {مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ..}(٦٧) سورة الأنفال، وقوله تعالى: {... قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ۚ تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا...}(١٠) سورة إبراهيم. وقوله تعالى: {وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا

تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ ..}(٩٢) سورة النحل. وقوله: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ.}(١) سورة التحريم.[١٢]

والحقيقة أنني أريد أن أقف مع تصور السجاوندي للآيات السابقة حيث إنني لا حظت أنه في مواضع النساء والنحل والأنفال ذكر تعليله السابق باحتمال الجملة للمعنيين دون ترجيح لأحدهما على الآخر، لكنه في موضعي إبراهيم والتحريم أكد على هذا المعنى المستنبط من المقام التداولي التواصلي ورجح الاستفهام على الصفة الخبرية[١٣] ، يقول في موضع إبراهيم:" مثلنا ١٠ ط؛ لأن قوله "تريدون" لا يصلح وصفا لقوله " بشر" فألف الاستفهام فيه مقدر، أي: أتريدون؟" (السجاوندي، ٢٠٠٦، ص٢/٦٢٢).

فهو هنا يعتمد على الكفاءتين النحوية والتداولية المقامية، فوفقا لقواعد النحو في رأيه فإن التعبير بالفعل "تريدون" معناه أن المتحدث عنهم جمع، وهذا غير مطابق لكمة "بشر" في الظاهر، وإن كانت في المعنى اسم جمع كرهط ونفر وغيرهما لكنه يبدو أنه لم ير هذا الوجه، ومن ثم فالمقام يحتمل معنى آخر وهو الاستفهام الذي يفيد الاستنكار، وهذا الاستفهام في رأيي مناسب لمقام الحوار الذي دار بين الرسل وبين الكافرين الذي يملأه الأخذ والرد، وهذا الوجه يحتاج للتنغيم ليدل - وفقا لما قدمه السجاوندي من حديثه عن النغمة وقوتها – عليه، وذلك لغياب العلامة.

أما في موضع التحريم فإنه يتجاوز قواعد اللغة المشهورة ويرجح وجها آخر مستعينا بالكفاءة التواصلية التي تضم جوانب عديدة منها الثقافة الدينية المتعلقة بالحلال والحرام، يقول:" أحل الله لك ١ ج"؛ لأن تبتغي يحتمل حالا للضمير في تحرِّم، والأجوز أنه مستفهم به بحذف الحرف، أي: أتبتغي؛ لأن تحريم الحلال لغير ابتغاء مرضاتهن أيضا حرام "(السجاوندي، ٢٠٠٦، ص.٣/١٠٢٦). فهو هنا يلفت الانتباه إلى أن التحريم ليس مرتبطا بما فعله مع أزواجه في هذا الموقف بالذات، فتحريم ما أحل الله عموما حرام.

٢ـ أشار المؤلفون في علوم القرآن إلى أهمية التنغيم في إيضاح المعنى، وعدوه أدبا من آداب التلاوة، فقال الزركشي (ت ٧٩٤هـ):" فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ بِكَمَالِ التَّرْتِيلِ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى مَنَازِلِهِ فَإِنْ كَانَ يَقْرَأُ تَهْدِيدًا لَفَظَ بِهِ لَفْظَ الْمُتَهَدِّدِ وَإِنْ كَانَ يَقْرَأُ لَفْظَ تَعْظِيمٍ لَفَظَ بِهِ عَلَى التَّعْظِيمِ "(الزركشي، ١٩٥٧، ص.١/٤٥٠).

وقال أحد المعاصرين:" وأزيد – يقصد على كلام الزركشي السابق – فأقول:" أو ترحيما وترقيقا لفظ به لفظ الترحيم والترقيق، أو تعجبا لفظ به لفظ التعجب، أو توبيخا لفظ به لفظ التوبيخ، أو خشوعا وتذللا نطق به لفظ الخاشع المتذلل ... وبذلك يفسر المعاني بالجرس ونغم الكلام."(أبو شهبة، ١٩٧٨، ص.٤٤٥)، ولذلك فأنا أريد أن أربط بين هذا الكلام وبين معرفة السجاوندي للنغمة التي لا تحتمل تأويلا آخر أن المقصود منها التنغيم، كما أشرت أول المبحث من ناحية وبين صنيع السجاوندي في تعليله للوقوف بناء على معناها المقامي لا الحرفي من ناحية أخرى، حيث إنني لاحظت ما يلي:

أولا: في تعليل السجاوندي للوقف الجائز تحديدا أنه يراعي طبيعة الجملتين اللتين وضع بينهما الوقف بين الإنشاء والخبر من ناحية، وطبيعة المعنى المقصود منهما من ناحية

أخرى، فيفصل بينهما دائما معللا ذلك بتعليلات تداولية متنوعة منها: " للفصل بين الاستفهام والإخبار، أو الفصل بين الاستفهام والنفي، لتناهي الاستفهام إلى الإخبار، للابتداء بالاستفهام مع اتحاد القائل، لانتهاء الاستخبار إلى الإخبار، وقفة لحق الاستفهام الثاني، لأن الاستفهام مبتدأ به، والوقف أجوز لحق الاستفهام،لانتهاء الاستفهام إلى استفهام آخر...إلخ. (١٤) وهنا يطرأ على ذهني سؤال: ما الذي يعنيه الفصل بين الانشاء والخبر، وما معنى حق الاستفهام الثاني...إلخ؟ وماذا يعني انتهاء الاستخبار إلى الإخبار...إلخ ما ذكر من تعليلات في هذا الشأن؟؟

وما ذاك في رأيي إلا فصلا بين القوتين الإنجازيتين المختلفتين وإلماح للتنغيم المطلوب لكي يؤدى الأسلوب أداء مناسبا يبرز هذا القصد. ونلحظ في هذا الفصل إشارة تداولية أصيلة وهي التفريق بين الأسلوب الإنشائي والأسلوب الخبري لاختلاف قوتهما الإنجازية.

ثانيا: أن الوقف قد يكون لسبب أن الجملة الثانية من الجملتين الموقوف بينهما غالبا ما تبدأ بكلمات لها حق الابتداء تداوليا؛ لأن قصد الكلام يكمن فيها بما تحمله هذه الكلمة من براعة الاستهلال وحسن الابتداء، لذلك وجدت السجاوندي يقول عبارات مثل:" لأن اسم الله تعالى مبتدأ به، لأن الابتداء بالاستفهام مبالغة في التنبيه، للابتداء بالتأذن على التعظيم، للابتداء بالحمد الذي يبتدأ به الكلام وإليه ينتهى، تفخيما لكلمة التبعيد بالابتداء، للابتداء بسبحانك تعظيما، لأن فسوف للتهديد، فيبدأ به لتأكيد الواقع، للابتداء بالنفي، للابتداء بكلمة التنبيه، لأن نعم وبئس للمبالغة في المدح والذم فيبدأ بهما تنبيها على المدح والذم، والذم مبتدأ به كالمدح، للابتداء بسين الوعيد، لابتداء شرط في أمر معظم، تعظيما لابتداء أمر معظم، لابتداء وعد الفلاح على التعظيم، لأن اللام للتوكيد، وسوف للتهديد، وكلاهما يقتضي الابتداء. (١٥) فكل هذه التعليلات من السجاوندي تؤكد – في رأيي – ارتباط الوقف والابتداء بالقوة الإنجازية المقصودة لأفعال الكلام من خلال طريقة الأداء الصوتي لها.

ثالثا- إن طائفة كبيرة من تعليلاته تراعي حال المخاطَب بالقرآن، نحو قوله: للتفصيل بين تحذير وتبشير، لتفصيل دلائل القدرة إمهالا للتدبر، للفصل بين موجبي الخوف والرجاء، للتفصيل بين أنواع المقاصد والاعتراف بأن أطماعنا غير واحد، للفصل بين النقيضين والتعرض للتفكر فيهما، للفصل بين الدعوات تثبيتا وتأدبا، الوقف لإمهال فرصة الاعتبار، فصلا بين البشارتين وتوفيرا على الفرح بكل واحدة على حدة، إمهالا للتفكر في الحالين، تفصيلا بين الندامات على حسرات، للتنبيه على التدبر في لطائف الصنع، للتفصيل بين أسباب الاعتبار على التمهل، لتعديد النعم...إلخ. (١٦)

رابعا – ما ذكره السجاوندي حول وضع علامة الوقف قبل النعت المقطوع يؤكد في رأيي ارتباط ذلك بالقوة الإنجازية المقامية التي يؤديها النعت المقطوع من خلال قطع التابع عن متبوعه بواسطة النغمة. حيث إن السكتة الخفيفة pause أو الوقفة القصيرة Silence أو Stop كما أشار بِشْر(١٩٩٧) فيها مراعاة لحال السامع العادي الذي ربما عد هذا الأسلوب من باب اللحن.

ففي قوله تعالى:"{... وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ۚ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۚ

وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} (١٧٧) سورة البقرة

يقول:" عاهدوا ١٧٧ ج؛ للعدول عن النسق إلى المدح والتقدير: هم الموفون، وأعني الصابرين "(السجاوندي،٢٠٠٦، ١/٢٦٩)، وكأنه بوضع تلك العلامة يريد من القارئ أن يقف ليلفت انتباه المستمع إلى هذا القطع مع إعطاء الكلام نبرة المدح من خلال التنغيم.

وبعد، فبمقارنة بسيطه بين نص الزركشي السابق وبين تعليلات السجاوندي من خلال الملاحظات الأربع التي ذكرتها يتبين لي أن الوقف والابتداء له علاقة بفكرة التلوين الصوتي، فهذه المعاني لا تظهر إلا بالتنغيم، فلو كان طول النفس وقصره هو المتحكم في الوقف لما كان هناك داع لكل هذه الوقوف، ولكن طبيعة الأداء الذي يتلون حسب المقصود أو القوة الإنجازية التي تؤديها هذه المقاطع المبتدأ بها هو المتحكم في الوقف، فنغمة التهديد غير نغمة المدح أو الذم، ونغمة التعظيم، غير نغمة التحقير لذا لابد من وجود التنغيم لبيان هذا التنوع.

وتأسيسا على ما سبق يكون الوقف وسيلة صوتية للدلالة على تلوين الخطاب بما يتوافق مع حال المخاطَب، وبما يتوافق مع المخاطِب ومقامه، والقصد الذي يتصل بهما، وعلى هذا فالأداء القرآني بالغ الأهمية، فهو جانب مهم في قيام اللغة بوظيفتها،" وله وظيفة مهمة في تفسير القرآن، والوقوف على المعاني والأحكام التي تشتمل على المواقف الاتصالية التداولية، فالأداء معيار اتصالي تداولي" (مصطفى، ٢٠١٤، ص.٦٠)

وبهذا يمكن لي إضافة سبب رابع للوقف وهو" حق الأداء الصوتي" إلى جانب الأسباب الثلاثة التي رأى العلماء رجوع الوقف إليها وهي:" المعنى، والإعراب، والقراءات"(الحمد، ٢٠٠٧، ص.٢٤٩).

نتائج الدراسة

تبين لي من خلال دراسة الوقف والابتداء بين الكفاءتين النحوية والتداولية ما يلي:

١ ـ ارتباط الوقف والابتداء من خلال تقطيعه للنص القرآني بالقصد والمقام، واتضح أن لكل منهما دورا تداوليا عظيما في الوقف والابتداء من خلال ما يقدمه من فهم للجوانب المختلفة المحيطة بالنص القرآني، كما أن هذا التقطيع فيه إبراز لدور المخاطب في العملية التخاطبية بما يقوم به من تفكيك للرسالة اللغوية بما يتوافق مع قصد المتكلم.

٢ـ تبين لي أن الكفاءة النحوية التي تقرها اللغة وفقا لقواعدها لا تكفي وحدها في تحليل الخطاب ولذا ينبغي أن تراجع كثير من الجوازات النحوية التي أجازها النحاة في مدى توافقها مع الواقع الاستعمالي، لأن اللغة قد تسمح بها لكن بمقارنتها بالواقع فإن جملها تعد لاحنة تداوليا، ومن ثم فالكفاءة اللغوية لا تكفي وحدها لفهم المقاصد.

٣ـ بدا جليا أن الوقف والابتداء يسهم في خلق كفاءة تواصلية مع النص القرآني من خلال الأداء، وهذه الكفاءة من مساعدات الكلام الخارجة عن اللغة.

٤ـ إذا كان علماء التداولية الغربيون وضعوا مبادئ للحوار مثل مبدأ التعاون بجوانبة المتعددة فإن السجاوندي قد سبقهم إلى ذلك؛ لأن هدف هذا العلم هو تجنب اللبس ومعرفة أين يُقطع الكلام، وأين يُوصل...إلخ.

٥ـ عالج السجاوندي الكلام المحال تداوليا من خلال الوقف اللازم والوقف القبيح، وترجع هذه الإحالة إلى عدة جوانب منها: الإحالة من جهة الزمن، إحالة من جهة تناقض أول الكلام بآخره نظرا لتعدد جهات التخاطب أو لاختلاف القائل، إحالة من جهة طبيعة بعض أدوات الشرط نحو" لو، وإنْ " وما تكوِّنه بوصلها في بعض السياقات من افتراض مسبق يخالف الحقائق الثابتة، لذا يكون الوقف قبلها هو الأفضل.

٦ـ تبين لي أن الوقف والابتداء القبيحين رجع القبح فيهما لمخالفة المقصود من ناحية، وعدم وجود براعة الاستهلال أوحسن الابتداء فيهما من ناحية أخرى، فكل صور الابتداء القبيح تعد شاذة أو لاحنة تداوليا وإن وافقت قواعد اللغة.

٧ـ للوقف والابتداء علاقة بالأفعال الكلامية، من خلال ما يقدمه هذا العلم من مساعدة على فهم القوة الإنجازية لكل فعل كلامي من خلال فصله عن غيره، وإيجاد التلوين الصوتي المناسب له حسب نوعه.

٨ـ اتضح لي أن السجاوندي عرف التنغيم، ونص عليه، واعتمد عليه في التفرقة بين المعاني وفهم المقصود من الكلام، كما تبين أن الجانب الصوتي عامل رابع يضاف للعوامل الثلاثة التي يرجع إليها الوقف والابتداء وهي " المعنى، والقراءات، واللغة ".

هوامش البحث:

(١) للمزيد حول هذين المصطلحين باستفاضة يراجع: المعنى وظلال المعنى: ص ص ١٤٨، ١٤٩، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: ص. ٣٦، وقضايا ألسنية تطبيقية: ص. ٦١، واستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: ص ص. ٥٧، ٥٨. وانظر أيضا: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي: ص ص: ٨، ٩.

(٢) للمزيد من الحديث حول مبدأ التعاون وما يرتبط به من مبادئ مساعدة له: انظر على سبيل المثال لا الحصر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي لطه عبد الرحمن: من ص٢٣٨إلى ٢٥٠، وانظر تفصيلاته أيضا: ظاهرة الالتباس في اللسان العربي لكمال الزيتوني، ص ص:٧٨، ٧٩. وانظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر لنحلة، ص ٣٤، وما بعدها. وانظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني: للعياشي أدواري الصفحات: ٩٧- ١١٧، وانظر: مبدأ التعاون عند جرايس وتجليات حضوره عن السكاكي ليوسف رحايمي: الصفحات ٧١- ٨٣.

(٣) من هؤلاء على سبيل المثال: مقبول إدريس في بحثه: البعد التداولي في كتاب سيبويه: ص ص ٢٤٦، ٢٤٧. ومحروس بريك في بحثه عن التأويل التداولي في كتاب سيبويه: ص ص:١٠٦٣، ١٠٦٤.

(٤) ينقسم الوقف عند السجاوندي إلى خمسة أقسام هي:

١ــ الوقف اللازم وعرَّفه بقوله:" ما لو وصل طرفاه غيَّر المرام، وشنَّع معنى الكلام"' ورمزه " **مــ**.

٢ــ الوقف المطلق: وهو "ما يحسن الابتداء بما بعده" ورمزه " ط " وسوف أستبدل هذا الرمز بالرمز المشهور في المصاحف، وهو " قلي".

٣ــ الوقف الجائز: وهو " ما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين" ومزه " ج".

٤ــ المجوز لوجه: لم يعرِّفه. ورمزه" ز".

٥ــ المرخص ضرورة، وهو:" ما لا يستغني ما بعده عما قبله لكنه يرخص الوقف ضرورة انقطاع النفس".

٦- ورمز للوقف الممنوع بالرمز " لا ". انظر: علل الوقوف للسجاوندي، ج١/ ٦٢، ٦٣.

(٥) ذكر هذا القول أيضا ابن الأثير(ت٦٣٧هـ) في كتابه الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ص١٨٧، وذكر محمد بن علي بن محمد الجرجاني(ت٧٢٩هـ) أن الابتداء ينبغي أن يجتهد فيه عما يتطير به، وأن ذا الرمة أنشد لهشام بن عبد الملك قصيدته التي أولها: ما بال عينك منها الماء ينسكب؟، فقال هشام: بل عينك (انظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: ص:٢٩٣. ومثل هذا أيضا روي عن ابن رشيق في العمدة حتى إنه سب جريرا حين قال مبتدأ: أتصحو أم فؤادك غير صاح، قائلا: بل فؤادك يا بن الفاعلة، كأنه استثقل هذه المواجهة وإلا فقد علم أن الشاعر إنما خاطب نفسه. (العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ج٢٢٢/١.

(٦) قدَّم د. عز الدين المجدوب بحثا يقع في حوالي خمس عشرة ورقة تقريبا عن : دور المقام في التحليل النحوي تقطيع النص نموذجا، والحقيقة أن ما ذكره عن مراعاة النحاة للمقام في التقطيع كلام صحيح، لكن علماء الوقف والابتداء قدموا صورة تطبيقية كاملة لتقطيع النص القرآني من خلال علامات الوقف من وجهة نظري، وعللوا وقوفاتهم مراعين في ذلك فكرة المقام التداولية في كثير من أنواع الوقف لا سيما الوقف اللازم، والتام أو المطلق على حد تعبير السجاوندي، والوقف الممنوع ، وقد استفدت من كلام د. المجدوب وطبقته على ظاهرة الوقف والابتداء، انظر: دور المقام في التحليل النحوي: تقطيع النص نموذجا (الصفحات: ٧- ٢٤).

(٧) انظر من نسب له هذا د. غانم قدوري الحمد في كتابه: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص:٤٧٩.

(٨) انظر هذا الموضع في علل الوقوف: ٢/٦٠٣.

(٩) قدَّم أستاذنا د. محمد العبد، دراسة قيِّمة حول: اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة بحث في النظرية، وأوضح فيه كل هذه المفارقات بين المنطوق والمكتوب على أكمل وجه، لا سيما في مبحث الكتاب التاسع، ومن هذه المفارقات أن اللغة المكتوبة لا تستخدم السياقات غير اللغوية الممكنة جميعا وإنما تتبنى جانبا من تلك السياقات من خلال السياق اللغوي أو سياق الخطاب، بينما يكون أثر السياقات غير اللغوية في اللغة المنطوقة أقوى وأشد، كما أن عامل النطق والأداء له أثره الواضح فيها. انظر: الصفحات:١٠٦ -١٢٠.

(١٠) للمزيد حول مفهوم الاستلزام: انظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني للعياشي أدواري: ص.١٧ وما بعدها. وانظر: اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم ظاهرة الاستلزام التخاطبي لأحمد المتوكل: ص١٧- ٣٠

(١١) انظر من أجاز فيها النفي أيضا: إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري: ج٧٢٥/٢.

(١٢) انظر هذه المواضع في علل الوقوف على الترتيب: ج٤٣١/٢، ٥٤٢/٢، ٦٤٢/٢، ٦٢٢/٣، ١٠٢٦/٣.

(١٣) ذكر العكبري في إملائه أن " تريدون" صفة لبشر. انظر إملاء ما من به الرحمن للعكبري.ص.٢/٦٧. كذلك أجاز فيها السمين الحلبي الوجهين على الاستئناف، والصفة، وحمل وجه الصفة الذي منعه السجاوندي على المعنى لأن "بشر" بمعنى القوم والرهط، ومثله قوله تعالى" أبشر يهدوننا". انظر: الدر المصون: ٧٦/٧.

(١٤) انظر علل الوقوف على سبيل المثال: ج٣/ ٨٩٧، ٨٩٤، ج٢/ ٧٠٤.

(١٥) انظر السابق على الترتيب: ج١/ ٢٣٦، ٢٣٤، ٣٢١، ٤٠٧، ٤٠٨.

(١٦) انظر السابق على الترتيب: ج١/ ٢١١، ٣١٥،٣٥٦، ٣٥٧،٣٦٥ج٢/ ٤٢٥،٥٢٤،٥٢٨، ٧٨٩.ج٣/ ٩٠٤، ١٠٤١، ١١٢٤، ١١٣٥.

مصادر البحث ومراجعه

أ ــ مصدر الدراسة الرئيس:

- السجاوندي، محمد بن طيفور. (٢٠٠٦). علل الوقوف. تحقيق د. محمد بن عبد الله محمد العيدي. ط٢. السعودية. مكتبة الرشد.

ب ــ المصادر والمراجع الفرعية:

١- أبو شهبة، محمد محمد. (١٩٧٨).المدخل لدراسة القرآن الكريم. ط٣. المملكة العربية السعودية. دار اللواء للنشر والتوزيع.
٢- ابن الأثير، محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني. (١٣٧٥). الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور. تحقيق: مصطفى جواد. د: ط: مطبعة المجمع العلمي.
٣- استيتية، سمير. (١٩٩٥). الشرط والاستفهام في الأساليب العربية. ط١. دبي. دار القلم.
٤- الأنباري، محمد بن القاسم بن بشار. (١٩٧١). إيضاح الوقف والابتداء. تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان.د.ط. دمشق. مطبوعات مجمع اللغة العربية.
٥- باديس، نرجس. (٢٠٠٩). المشيرات المقامية في اللغة العربية. د: ط. مركز النشر الجامعي.
٦- الباز، محمد عبد السلام. (٢٠١٥). آفاق التداولية في القصص النثرية. ط١. طنطا. دار النابغة.
٧- بدوح، حسن. (٢٠١٢). المحاورة مقاربة تداولية. ط١. الأردن. عالم الكتب الحديث.
٨- بشر، كمال. (١٩٩٧). علم اللغة الاجتماعي" مدخل". ط٣. القاهرة. دار غريب.
٩- الجرجاني، محمد بن علي بن محمد. (١٩٩٧). الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة. تحقيق. عبد القادر حسين. د.ط. القاهرة. مكتبة الآداب.
١٠- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. (د: ت). النشر في القراءات العشر. تحقيق: علي محمد الضباع. "د. ط". بيروت. دار الكتب العلمية.
١١- حسام الدين. زكي كريم.(١٩٩٢).الدلالة الصوتية دراسة لغوية لدلالة الصوت ودوره في التواصل .ط١. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية.
١٢- الحمد. غانم قدوري. (٢٠٠٧). الدراسات الصوتية عند علماء التجويد. ط٢. عمان. دار عمار للنشر والتوزيع.
١٣- حنون، مبارك. (٢٠١٠). في التنظيم الإيقاعي في اللغة العربية نموذج الوقف. ط١. الجزائر. الدار العربية للعلوم. منشورات الاختلاف.
١٤- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. (١٩٥٧). البرهان في علوم القرآن. تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم. ط١. القاهرة. دار إحياء الكتب العربية.
١٥- زكريا، ميشال. (١٩٩٣). قضايا ألسنية تطبيقية. ط١. لبنان. دار العلم للملايين.
١٦- الزيتوني، كمال. (٢٠١٣). ظاهرة الالتباس في اللسان العربي بحث في التأويل الدلالي والتداولي لنحو العربية ومعجمها. ط١. الأردن. عالم الكتب الحديث.
١٧- السمين الحلبي. أحمد بن يوسف بن عبد الدايم. (د: ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق. أحمد محمد الخراط. د. ط. دمشق. دار القلم.
١٨- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٩٨). الكتاب. تحقيق أ. عبد السلام محمد هارون. ط٣. القاهرة. مكتبة الخانجي.
١٩- الشهري، عبد الهادي بن ظافر. (٢٠٠٤). استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية. ط١. لبنان. دار الكتاب الجديدة المتحدة.
٢٠- صحراوي، مسعود. (٢٠٠٥). التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية للأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي. ط١. بيروت. دار الطليعة.
٢١- الطيار، مساعد. (١٤٣١). وقوف القرآن وأثرها في التفسير دراسة نظرية مع تطبيق على الوقف اللازم والمعانق والممنوع. د: ط. المدينة المنورة. طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف.
٢٢- العبد، محمد. (١٩٩٠). اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة بحث في النظرية. ط١. القاهرة. دار الفكر.
٢٣- العسكري، أبو هلال. (١٤١٩). كتاب الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي. ومحمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢. بيروت. دار الفكر العربي.
٢٤- العكبري، أبي البقاء عبد الله بن الحسين. (د: ت). إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات.د.ط. لبنان. دار الكتب العلمية.

٢٥- علي، محمد محمد يونس. (٢٠٠٧). المعنى وظلال المعنى" أنظمة الدلالة في العربية". ط٢. لبنان. دار المدار الإسلامي.
٢٦- القيرواني، ابن رشيق. (١٩٨١). العمدة في محاسن الشعر وآدابه. تحقيق. محمد محي الدين عبد الحميد. ط٥. بيروت. دار الجيل.
٢٧- المتوكل. أحمد.
أ- (١٩٩٣). آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي. ط١. الجزائر. دار الهلال العربية.
ب - (٢٠٠١). قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية" بنية الخطاب من الجملة إلى النص". د.ط. المغرب. دار الأمان للنشر والتوزيع.
٢٨- مصطفى، محمد إبراهيم. (٢٠١٤). المعايير النحوية والمعايير الاتصالية. ط١. القاهرة. مكتبة الآداب.
٢٩- نحلة، محمود أحمد. (٢٠٠٢). آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. د: ط. اسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
٣٠- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين. (١٩٩٨). مدارك التنزيل وحقائق التأويل. تحقيق: يوسف علي بديوي. ط١. بيروت. دار الكلم الطيب.
٣١- النيسابوري، علي بن أحمد بن محمد. (١٤١١). أسباب نزول القرآن. تحقيق: كمال بسيوني زغلول. ط١. بيروت. دار الكتب العلمية.

الدوريات:

١- إدريس، مقبول. (٢٠٠٤). البعد التداولي عند سيبويه. مجلة عالم الفكر. مجلد٣٣. عدد١. الصفحات (٢٤٥- ٢٨٠).
٢- بريك. محروس. (٢٠١٠). التأويل التداولي في كتاب سيبويه. كتاب المؤتمر الدولي السادس لقسم النحو والصرف بكلية دار العلوم جامعة القاهرة" سيبويه إمام العربية". ج٢. الصفحات (١٠٤٤- ١٠٧٦).
٣- بكاي، محمد. (٢٠١٥).التصورات التداولية لمبحث المقصدية ، العربية والترجمة مقالات،مجلد ٦، عدد٢١،الصفحات(١٩١- ٢١٢).
٤- جاب الله، أسامة عبد العزيز. (٢٠١٥). سيمائية الكفاءتين التواصلية والتخاطبية في حديث نبوي شريف مقاربة تداولية. بحث منشور بمجلة الدراسات الإنسانية والأدبية. كلية الآداب. كفر الشيخ. المجلد٢. العدد ٩. (الصفحات: ٧٦٩-٨١٦).
٥- رشيد، شعلال. (٢٠١١). شعرية الاستهلال عند عبد الله البردوني. مجلة كلية الآداب واللغات. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. العدد٨. (الصفحات ١- ٤٠).
٦- العموش، خلود. (٢٠١٠).الجملة الابتدائية ووظيفتها النصية .المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها. مج ٦. ع٤. (الصفحات: ٥٣- ٨١).
٧- المجدوب، عز الدين. (٢٠٠٠). دور المقام في التحليل النحوي تقطيع النص نموذجا. مجلة موارد. كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة. جامعة الوسط. تونس. عدد٥. (الصفحات ٧- ٢٤).
٨- المتوكل، أحمد. (١٩٨٤). اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم ظاهرة الاستلزام التخاطبي. بحث منشور ضمن كتاب" البحث اللساني والسيمائيات، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية. ط١. الرباط.